ومهما يكن من امر، فان هذه المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وهي الاولى من نوعها ولكنها ستتكرر على النحو ذاته تقريباً، قد انقطعت. وتوجه الوفد الفلسطيني الى مجلس العموم البريطاني بمذكرة مستفيضة شرحت وجهة النظر العربية. الا ان مجلس العموم أهمل المذكرة، وحين أجرى مناقشة لميزانية وزارة المستعمرات، وقد جرى ذلك فيما الوفد الفلسطيني ما يزال في لندن، اعلن مجلس العموم تأييده لسياسة الحكومة في فلسطين. وهكذا، عاد الوفد الفلسطيني خائبا الا انه، مع الخيبة، اذاع بيانا صحافيا، جاء فيه «ان عودة الوفد لا تكون قاطعة لحبل الود والموالاة المؤسسة قديما والمؤيدة حديثا في ما بيننا وبين الشعب البريطاني»[١٣].

ولسنوات طويلة بعد ذلك، ظل هذان المبدآن: رفض المشروع الصهيوني والمساومة مع بريطانيا، يحكمان سياسة الحركة الوطنية في فلسطين. وعلى الرغم من رفض بريطانيا لمساومة كهذه، فإن الموقف الفلسطيني لم يرتق الى حد البت بمعاداة بريطانيا. وحتى في العام ١٩٣٠، بعد ان كانت ثلاثة وفود فلسطينية اخرى قد لقيت الخيبة ذاتها، التي لقيها الوفد الاول في العام ١٩٢١، وبعد ان برزت آثار السياسة البريطانية على الواقع المحسوس بما هي سياسة الدولة البريطانية وليست سياسة هذه الحكومة او تلك، فان بيان الوفد الفلسطيني الرابع، وهو يعلن قطع المفاوضات، قال ان الوفد «سيعود الى وطنه وهو معتقد بأن الحكومة البريطانية لا ينتظر ان تحلّ قضية عرب فلسطين بالعدل والانصاف لتغلب نفوذ الصهيونية عليها»[١٤]، ولم يذكر أي سبب آخر.

الميل الى المقاطعة والصدام

مع ذلك، فان امعان بريطانيا في تطبيق سياستها، لم يكن من شأنه ان يظل بغير تأثير على مشاعر الرأي العام العربي تجاه بريطانيا، بالرغم من الخط المساوم لقيادة الحركة الوطنية وما فرضته من تاكتيكات الملاينة حسب الاحوال. وقد تفاقم الوضع مع اتصال سنوات الاحتلال والامعان في الخطوات الرامية الى تحقيق الوطن القومي اليهودي. واستفحل الخطر عندما واجهت فلسطين، تحت تأثير سياسة بريطانيا، وفي ظل الازمة الاقتصادية العالمية التي ابتدأت العام ١٩٢٩، اسوأ وضع اقتصادي شهدته منذ الحرب العالمية الاولى، وراحت الدعوات لمقاطعة بريطانيا تبرز، جنبا الى جنب، مع الدعوات لمقاطعة الصهيونيين.

وفي العام ١٩٣٣، انعقد مؤتمر وطني كبير في مدينة يافا، حضره الف شخص، وفيه انطلقت دعوة جلية الى مقاطعة بريطانيا وعدم التعاون مع الحكومة باعتبارها المسؤولة عما يجري في البلاد. وطولب المفتي محمد امين الحسيني بالاستقالة من منصب الافتاء، لانه منصب حكومي، الا انه رفض، مع انه حضر المؤتمر وخطب فيه. ونتيجة لتأثير الخط المساوم على المؤتمر، لم تنته اعماله الى نتائج حاسمة، الا انه اقر مبدأ «اللاتعاون» مع الحكومة وحدد بعض الاجراءات واوجب تنفيذها فورا، ومنها مقاطعة الحفلات والمجاملات الحكومية ومقاطعة لجان الحكومة ومقاطعة البضائع البريطانية[١٥]. والتزمت قيادة الحركة الوطنية بمقاطعة اللجان الحكومية، وبالطبع، بمقاطعة الحفلات والمجاملات، ايضا. وتحت ضغط الجمهور المشبع بروح العداء والمتذمر من قسوة الاوضاع ومن ترديها المضطرد، ظهر من قيادة الحركة الوطنية ميل الى التشدد في وجه بريطانيا. وبعد ثلاث سنوات، بينما كانت الظروف تنضج عوامل الثورة الشاملة، انعقد